

ندوة «الأبناء» حول «البيئة ومصانع الشعب وتلوث أم الهيمان»: البيئة والتنمية يمكن أن تجتمعا في مسار واحد (1-2)

د. العمير: صوّت ضد توصية المجلس بتفعيل مواد إغلاق المصانع وأخاف أن تكون مجرد تخدير وإقفال لملف متختم بالتجاوزات

دارين العلي

هل يمكن ان تسير البيئة والتنمية في خطين متوازيين دون ان تتقدم واحدة على حساب الاخرى؟

سؤال يطرح نفسه بقوة في هذه المرحلة في معرض السجل الدائر اليوم بين الجهات البيئية والجهات الصناعية بعد قرارات المجلس الأعلى للبيئة بإغلاق بعض المصانع وتوقيع عقوبات على مصانع اخرى في الشعبية الغربية وفقا لتوصيات الهيئة العامة للبيئة بناء على عمليات التفتيش الاخيرة والتي تكشف عنها عدد كبير من المخالفات التي تسبب التلوث وخاصة في ام الهيمان الواقعة وفقا للطبيعة في مرمى نيران ملوثات هذه المصانع. الهيئة العامة للبيئة اولويتها تكمن في بيئة نظيفة، بينما تكمن اولويات الصناعيين في التنمية الاقتصادية. اما الدولة بمؤسساتها ومن ضمنها مجلس الامة ممثلا للشعب فيريد الاثنان معا البيئة والتنمية لخلق مجتمع لا يخلو من الرفاه والصحة في ان معا فكيف السبيل الى ذلك بغياب قانون جديد للبيئة مازال حبيس الادراج، وفي ظل مصالح اقتصادية مادية تفرض نفسها على القطاعات الصناعية. ومصالح سياسية تتهم الهيئة العامة للبيئة بها من قبل الصناعيين حيث تفعل قوانينها بقتضاها في اماكن محددة وتتفاوض في الاماكن الاخرى وفقا لهذه المصالح. القطاع الصناعي يحمل المسؤولية لتقصير الهيئة وغيابها عن الساحة الصناعية لسنوات دفعت الصناعيين الى ارتكاب مخالفات ربما كانت

عن غير قصد على حد قول اتحاد الصناعات. في حين تحمل الهيئة العامة للبيئة المسؤولية للصناعيين الذين لا يطبقون الالتزامات الموجودة في الموافقة على اقامة المنشأة والتي تنص على الالتزام بقانون الهيئة ولائحتها التنفيذية ربما عن قصد او عن جهل بالقانون وفقا لما قاله مدير عام الهيئة د.صلاح المضيحي. بينما مجلس الامة اصدر في آخر جلساته توصية بتفعيل مواد قانون الهيئة العامة للصناعة بالاعلاق الكامل للمصانع وهي «اي التوصية» ما تخوف منها النائب د. علي العمير من ان تكون مجرد تحذير للناس واقفال لملف متختم بالتجاوزات.

وفي خضم هذه السجلات يبقى المتضرر الوحيد هو من يقطن هذه الارض ومحور الحديث هنا هم اهالي ضاحية علي صباح السالم (ام الهيمان) كونهم الاقرب الى المصانع وتقع منطقتهم باتجاه الرياح الحاملة للملوثات والتي تسبب امراضا خطيرة في المنطقة تشير الى ارقام مرتفعة سواء في 8050 حالة ربو او في ارتفاع نسب الاجهاض والاكزيما.

كل هذه الامور وضعت على بساط البحث خلال ندوة «الأبناء» تحت عنوان «البيئة ومصانع الشعب وتلوث ام الهيمان» بحضور النائب د.علي العمير ومدير عام الهيئة العامة للبيئة د.صلاح المضيحي ومدير عام اتحاد الصناعات محمد موسى صالح وعضو غرفة التجارة والصناعة خالد الخالد ورئيس لجنة ام الهيمان البيئية م.احمد الشريع والخبير البيئي د.مانع السديراوي، وفيما يلي التفاصيل:

تشكيل لجنّتين الأولى اجتمعت الاسبوع الماضي ودورها ايجاد منطقة بديلة لتوطين الصناعات الثقيلة والمتوسطة وهي تنظر في ايجاد مكان بديل وقد اتفق على اعفاء هذه العملية من الجهات الرقابية وادخال لجنة تقدير القرارات الامنية للاسراع في عملية انشاء المنطقة البديلة. أما اللجنة الثانية فتعمل على تحويل توصياتنا الى آلية تنفيذ سواء على المصانع او على القطاع النفطي، اما فيما يتعلق بغياب الهيئة وظهورها المفاجئ هذا امر واقع ولا نخفيه وبالنسبة لي كان هدفي ان نبدأ بالامور التي يعتبر تأخيرها امرا غير مناسب ومن ضمنها مشاكل ام الهيمان وان لا اسال عن فترات سابقة ولكني اعترف بان حملات الهيئة التفتيشية كانت تظهر ومن ثم تخفتي ولكن هذا لا يعطي مبررا لايقصاف الحملات نهائيا، اما الازدواجية في التعامل مع القطاع النفطي والقطاع الصناعي فيفهم منها اننا اصدرنا قرارات وعقوبات مغلظة على الصناعي ومخففة على النفطي، وهذا امر غير صحيح البتة لاننا بداننا في الشعبية الغربية مع المصانع وطبقنا عليهم قانون الهيئة واللائحة التنفيذية وبالمقابل وقعا اتفاقية مع القطاع النفطي تلزمه بوجود التنفيذ بما يفرضه عليه الهيئة من معايير بيئية وفي حال اخلاله سوف نقوم بواجبنا معه كما فعلنا مع القطاع الصناعي.



النائب د.علي العمير: سنبدأ من النهاية أي من جلسة مجلس الامة التي خصصت وقتا لمناقشة التلوث في ام الهيمان والتوصية التي صدرت في هذا الشأن كيف ترى هذه التوصية وكيف يمكن ان تساهم في حل المسألة؟ لا احد يخجل على ان الوضع البيئي يحتاج جهودا مضاعفة في غياب قانون متكامل بحمي البيئة، وفي مجالس الامة المتتابعة كنا دائما نصل الى دراسة القانون ثم يحل المجلس وقانون البيئة اليوم انجز من اللجنة التشريعية وحول الى لجنة شؤون البيئة ونتمنى ان ننجزه باسرع وقت ممكن.

وعن الجلسة المخصصة لمناقشة الوضع في ضاحية صباح السالم (ام الهيمان) فقد تقدمنا شرح من مدير عام الهيئة العامة للبيئة د.صلاح المضيحي وكان موجزا ويخلو من الأرقام والدراسات بل فقط اجراءات ادارية اكثر مما هي متباعدة بيئية واطميننا الى التصويت على توصيته عملا بالمواد 41 من قانون الهيئة العامة للصناعة والتي تنص على جواز الطلب من مجلس الادارة الغاء الترخيص الممنوح للمنشأة في عدة حالات كان من ضمنها ثبوت وجود مخالفات لشروط الترخيص، وبيدوري صوت ضد هذه التوصية لاننا كلجنة شؤون بيئية موكل لنا امر التحقيق بهذه القضية البيئية ولا يمكننا توجيه اذانة الى المصانع رغم ما نراه من تجاوزات الا بعد استكمال جميع الحقائق وقد لا نوصي فقط بالاقفال وانما التوصية بتحويل القضية الى النيابة العامة والتعويض على اهالي منطقة علي صباح السالم وتوصيات اخرى محتملة، وقد رجوت اخواني في اللجنة عدم تقديم هذه التوصية لاننا لا نستطيع ان نحل محل الجهة التنفيذية التي من شأنها رفع توصية مماثلة وهي هنا الهيئة العامة للبيئة او الهيئة العامة للصناعة ونحن بتقديم التوصية مارسنا دورا تنفيذيا اكثر منه تشريعيًا واقتصر الامر على هذه التوصية وهو ما اعتبره اداء ضعيفا حيث كان يجب ان تنتقل مضبطة المناقشات التي حدثت في الجلسة الى لجنة شؤون البيئة التي ستجتمع الثلاثاء القادم حيث تدرس المداخلات والمعلومات وتصدر توصيات متكاملة، ولكن نحن نحترم قرار المجلس باصدار هذه التوصية وترجو الا تكون بمثابة تخدير للموضوع واغلاق ملف متختم بالتجاوزات وفيه الكثير من القضايا التي لا بد من مراعاتها والوقوف عندها بطريقة صحيحة.

التفتيش على المصانع واتخاذ اجراءات ضدها بنبرة حادة جاء كردة فعل على التهديد باستجواب رئيس الوزراء

من البديهي أن نجد مخالفات وتجاوزات في ظل الغياب الكامل لهيئة البيئة ولعدة سنوات عن الساحة الصناعية والهدهد والتروي كفيلا نحل المشكلة



اعترف بأن الهيئة غابت لوقت عن الساحة الصناعية ولكن هذا لا يعطي مبرراً للصناعيين لعدم تطبيق القانون

الازدواجية في تطبيق القانون على القطاع الصناعي والقطاع النفطي غير موجودة وكل عليه اتباع المعايير البيئية المفروضة عليه



كجهة رقابية لا يمكننا توجيه اذانة إلى المصانع رغم ما نراه من تجاوزات إلا بعد استكمال التحقيق

لجنة البيئة ستجتمع الثلاثاء المقبل والتسرع في التصويت على التوصية كان أداءً ضعيفاً من قبلنا كمجلس



اصحاب المصانع يجهلون القانون البيئي

وهذا هو مأخذ القطاع الصناعي عليكم لانكم لم تعطوه المجال او الفسحة الزمنية كي يحسن اوضاعه كما تفعلون مع القطاع النفطي؟ هذا غير صحيح فالمصانع لا تنشأ الا بموافقة الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة، وهيئة البيئة تصدر موافقتين للمنشآت الصناعية الاولى على المردود البيئي والثانية على ايصال التيار الكهربائي وفي الحالتين يكتب في الموافقة بنود ملزمة وهي الالتزام بقانون البيئة واللائحة التنفيذية الموجودين في الجريدة الرسمية لذلك فوجئت عندما اخبرني بعض اصحاب المصانع بعدم علمهم بالاشتراطات البيئية المطلوبة منهم وهذا التقصير ليس من الهيئة بل مشكلة اصحاب المصانع الذين لا يطعمون على القوانين ولا يطبقونها، والقول اننا فاجأنا القطاع الصناعي غير صحيح والهيئة من حقها التفتيش في أي وقت واي مكان وعند الانتهاء من الشعبية الصناعية سوف ننقل

تقارير «الصحة» لعام 2009 تسجل 8050 حالة ربو في ام الهيمان وهذا ينذر بكارثة صحية إنسانية مقبلة

المماثلة في التحرك سواء بنقل المصانع أو نقل أم الهيمان ستكون لها مردودات خطيرة ويجب أخذ القرار بشكل عاجل بعيداً عن المزيد من المداولات السياسية

الى منطقة صناعية اخرى وهذا نهج قد اتخذته وسأستمر عليه. وحول تسييس الموضوع فالشاهد هو اجتماعي مع مدير عام الهيئة العامة للصناعة في 14 اكتوبر الماضي اي قبل ندوة النواب وقد تناقشنا قرار مجلس الوزراء الصادر عام 2006 باعداد تقرير عن المنطقة لتنظيم الصناعات وتعريف الصناعات الصديقة للبيئة ومشتركة للتفتيش ثم كانت ندوة النواب وهذا اخذ الامر زحماً اعلامياً وسياسياً صور من قبل الصناعيين على انه ردة فعل لتحرك سياسي. علما بان اولوياتي منذ تعييني وقد صرحت بها في شهر اغسطس الماضي هي متابعة الوضع البيئي في جنوب الكويت.

مدير عام اتحاد الصناعات محمد موسى صالح لقد ناشدت في بيان سابق النواب الوقوف الى جانبكم في حين اصدار النواب توصية بإغلاق المصانع وهنا تم تسييس الامر من قبلكم مع انكم انتقدتم تسييسه من خلال اجراءات الهيئة التي نفت تهمه التسرع عنها في اتخاذ العقوبات ضد المصانع على اعتبار ان اصحاب المصانع يعلمون بوجود اشتراطات بيئية يجب مراعاتها موجودة في نص الموافقة على اي منشأة، فما قولكم؟ هنا اول القول اني لا انتقد موظفي الهيئة الذين ابوا بلاء حسنا في محاولة تطبيق القانون وخلافنا ليس على تطبيق القانون بل على الطريقة التي تم بها، البيئة تهم الجميع سواء في ام الهيمان او في اي منطقة اخرى ولدينا احصائية تقول ان 66٪ من المصانع الادارة العليا اي اصحاب العمل ومن يديره هم من الكويتيين وابنائهم وهم موجودون

سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الهيئة مع القطاع الصناعي والقطاع النفطي غير مناسبة

اعتبرف بأننا مقصرون في تطبيق المعايير البيئية ولكن ذلك بسبب تقصير من يتابعنا وجمود القانون البيئي

والمنشآت التي تخضوي تحت نظام الهيئة العامة للبيئة وقد بدأنا في اكتوبر الماضي ومازلنا مستمرين فيها وتحديثنا عن الـ 55 منشأة التي انتهينا من اعمال التفتيش عليها وهي التي تختص بالصناعات الثقيلة وحملها البيئي ثقيل ونوعية المنتجات التي تنتجها وتوصلنا الى ان 37 منشأة منه عليها مخالفات لقانون انشاء الهيئة العامة للبيئة وفي الوقت الذي كنا نعمل فيه اقام بعض اعضاء مجلس الامة ندوة في 20 اكتوبر وبناء عليها تم استعداؤنا من سمو رئيس مجلس الوزراء لتقييم الوضع في جنوب الكويت، وتم تشكيل 5 فرق بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة وكان يجب ان ترفع خلال شهر ونصف الشهر تقريرا لمجلس الوزراء برؤيتنا للمشاكل في جنوب الكويت، وتشمل الشعبية الغربية والقطاع النفطي وكان تقريرنا يهدف للحد من التلوث الموجود هناك بنسب مطمئنة تخفض معدلات التلوث، وتضمن رؤيتنا لمصانع الشعبية الغربية والشرقية وقطاع KOC كما صنفنا المصانع A و B و C وقد اعتمد مجلس الوزراء هذا التقرير وحوله الى اللجنة الاقتصادية وتم

التلوث في الكويت ليس مقتصراً على أم الهيمان فهناك بعض الغازات الملوثة موجودة بنسب أكثر ارتفاعاً بمناطق أخرى

مشكلة أم الهيمان موجودة والحل يكمن في تحديد المصدر ومعهد الأبحاث يعمل على ذلك بدراسة تنتهي في غضون عامين

والادارة دون ان يكون لها سلطة فاعلة في المجتمع. إغلاق المصانع بين السياسة والبيئة السؤال موجه الآن الى مدير عام الهيئة العامة للبيئة د.صلاح المضيحي فقد انتقد اتحاد الصناعات تسبب الوضع البيئي وبالأخص مسألة مصانع لدة محددة بشكل عام وهو نتيجة قصور في متسرة تسبب الازدواجية للتنمية بعد غيابها لسنوات كما انتقد الازدواجية في التعامل مع المسألة ما بين الشدة مع المصانع واللين مع القطاع النفطي المسبب لمعظم الانبعاثات الملوثة. وفي الوقت نفسه اعتبر بعض اعضاء مجلس الامة ان اغلاق المصانع لمدة محددة مسرحية ولا يفى بالفرص لتحسين الوضع في ام الهيمان فما تعليقك؟ أولا بالنسبة لجلسة مجلس الامة فقد عقدت عقب الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للبيئة والذي أقر توصية الهيئة بإغلاق الـ 12 مصنعا، وما تم عرضه خلال الجلسة تعلق بعمل الهيئة على مسارين الأول كعمل روتيني للهيئة وهو الكشف على المصانع

مشاركين في الندوة

رئيس لجنة البيئة النيابية النائب د.علي العمير. مدير عام الهيئة العامة للبيئة د.صلاح المضيحي. مدير عام اتحاد الصناعات محمد موسى صالح. عضو غرفة التجارة والصناعة خالد الخالد. رئيس لجنة أم الهيمان البيئية التطوعية م.احمد الشريع. الخبير البيئي د.مانع السديراوي.

المشاركين في الندوة

مشاركين في الندوة

قصور البيئة كجهاز رقابي

حلتم في مداخلتكم في جلسة مجلس الامة السابقة كوادرات الهيئة مسؤولة لتردي ادارة الوضع البيئي واعتبرتموها ضعيفة ولا تقوم بالمسؤولية الملقاة على عاتقها فكيف نشرحون ذلك؟ هذا الكلام صحيح فالدور الموكل الى الهيئة دور كبير جدا واكبر من الطاقة التي تتمتع بها الهيئة وهناك فارق بين من لا يقوم بواجبه بسبب نقص بالامكانيات وقصور معين وهذا ما هو حاصل مع الهيئة وبين الإهمال وعدم الاكتراث وهذا ما نبهت أعضاء الهيئة منه، نحن نقول ان هناك قصورا شديدا من الهيئة كجهاز رقابي في منطقة ام الهيمان او البيئة في الكويت بشكل عام وهو نتيجة قصور في الامكانيات وضعف الكادر ورصد المبلغ المناسب وقصور أيضا في التشريعات التي يمكن للهيئة ان تستخدمها، فالقانون الحالي للهيئة ضعيف جدا ولا يمكنها من اغلاق المصانع المخالف إلا اسبوعا واحدا وآخر بحث اقصى ولا شك ان ذلك يعتبر ضعيفا بالمقارنة مع قانون الهيئة العامة للصناعة المتشدد بنسبة أكثر، أما من حيث الكادر البشري والفتي فهو ضعيف والموظفون قلة ولم تنح لهم فرصة للتدريب والتأهيل بشكل كبير كما ان الهيئة بقيت لعامين دون مدير عام ثم تقلد المنصب مدير عام جديد ومبستوى اداري مقارنة مع الدول الاخرى التي تحولت فيها ادارات البيئة الى وزارات نحن مازلنا هيئة منتقلة من تبعية وزارة الى اخرى وتتقاذفها امواج السياسة